البحرين: المدافعون عن حقوق الإنسان تحت التهديد

تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة البحرينية إلى التحقيق في العديد من الحالات التي تعرض فيها مدافعون عن حقوق الإنسان في المملكة الخليجية للمضايقة- بما في ذلك توجيه تهم جنائية كاذبة لهم- أو التهديدات أو الاعتداءات في الأشهر الأخيرة. وتحث منظمة العفو الدولية الحكومة البحرينية على إجراء تحقيق مستقل ومحايد في هذه الحوادث، ومقاضاة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من الموظفين الرسميين في الدولة، أو اتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم.

وفي إحدى الحالات التي حدثت مؤخراً، وُجهت إلى عبدالرؤوف الشايب، من اللجنة الوطنية لشهداء وضحايا التعذيب، تهمة التورط في شبكة دعارة في البحرين، وحُكم عليه غيابياً بالسجن سنة واحدة في N يوليو/تموز OMMS. وقيل إنه استخدم عقد زواج مزور لتسهيل دخول امرأة من أوزبكستان إلى البحرين والانتفاع من أنشطتها خلال العام OMMP. إلا أنه ينفي نفياً مطلقاً أنه قابل تلك المرأة، وقدم شكوى إلى الشرطة فور علمه بأن بعض الأشخاص استخدموا اسمه زوراً لجلب تلك المرأة إلى البحرين. بيد أن الشرطة على ما يبدو لم تجر تحقيقاً كافياً في تلك الشكوى التي اطلعت منظمة العفو الدولية على نسخة منها. وقد رفع دعوى استئناف ضد الإدانة والحكم، وهو الآن موجود في لندن بسبب خشيته على سلامته إذا ما عاد إلى البحرين.

وفي الساعات الأولى من يوم S يوليو/تموز، ذُكر أن عباس عبد علي، وهو عضو في لجنة العاطلين عن العمل، سُحب من سيارته واعتُدي عليه جسدياً بالقرب من منـزله، بعد أن أكد أنه شقيق موسى عبد علي، أحد مؤسسي لجنة العاطلين عن العمل. ويبدو أنه حالما أعلن عن هويته، قامت عدة سيارات تقلُّ رجالاً يرتدون ملابس مدنية بتطويق سيارته، ثم سُحب منها وتم الاعتداء عليه بقسوة. وقد عُثر عليه بعد عدة ساعات وهو غائب عن الوعي، وأُدخل المستشفى لمعالجته من الإصابات التي لحقت به.

وكان موسى عبد علي قد اقتيد عنوة من مكان قريب من منـزله في الساعة الواحدة من صبيحة يوم OV نوفمبر/تشرين الثاني OMMR من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية إلى مكان قريب معزول في منطقة العكر الغربي في المنامة. وهناك تعرض للضرب والتجريد من ملابسه والتهديد بالاعتداء الجنسي عليه ما لم يوقف، هو والأعضاء الآخرون في لجنة العاطلين عن العمل، أنشطتهم. وعقب تلك الحادثة، كتبت منظمة العفو الدولية إلى السلطات البحرينية رسائل حثـتها فيها على إجراء تحقيق عاجل ومستقل، ولكنها لم تتلق أي رد. وقد وردت أنباء عن المباشرة بإجراء تحقيق في الحادثة، بيد أن منظمة العفو الدولية لا علم لها بنتائج ذلك التحقيق، إن وُجدت.
إن منظمة العفو الدولية تحث الحكومة البحرينية على ضمان عدم تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان إلى المضايقة أو التهديد أو الترهيب، تماشياً مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها، كما أنها تدعو البحرين إلى أن تكون مثالاً يُحتذى في هذا المجال بالنظر إلى الحملة الناجحة التي قامت بها مؤخراً من أجل انتخابها في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي أُنشأ حديثاً، والتي قدمت خلالها تعهداً محدداً، في OR أبريل/نيسان OMMS، بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها.